العنوان:	الأراضي السنية وإدارتها في متصرفية الأحساء 1293 - 1327 هـ / 1876 - 1909 م
المصدر:	مداولات اللقاء العلمي السنوي الثامن: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبر العصور
المؤلف الرئيسي:	القريني، محمد بن موسى بن حسن
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2007
الناشر:	جمعية التاريخ والآثار بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
مكان انعقاد المؤتمر:	المنامة
رقم المؤتمر:	8
الهيئة المسؤولة:	جمعية التاريخ والآثار بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
الشهر:	أبريل / ربيع الآخر
الصفحات:	475 - 502
رقم MD:	855958
نوع المحتوى:	بحوث المؤتمرات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الدولة العثمانية، السياسة الاقتصادية، الأحساء، السعودية
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/855958

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الأراضي السنية وإدارتها في متصرفية الأحساء

١٢٩٣ - ١٣٢٧هـ / ١٨٧٦ - ١٩٠٩م

د . محمد موسى القريني(*)

المقدمة :

لقد رافق تولي السلطان عبدالحميد الثاني (١٢٩٣ - ١٣٢٧ هـ / ١٨٧٦ - ١٩٠٩م) السلطة في الدولة العثمانية ، اضطراب في مختلف الركائز الاقتصادية للدولة ، حيث كانت الحرب وشيكة الوقوع مع الروس ، وخزينة الدولة آلت إلى الإفلاس ، وأسواق الدولة مفتوحة للمنتجات الأوربية، وفقدت الدولة سيطرتها على أسواقها المحلية(١).

وكان لتلك الأوضاع التي كانت عليها الدولة، الدور البارز في تحديد سياسة السلطان عبدالحميد الثاني لمواجهتها: إضافة إلى ماتكبدته الدولة من خسائر في حربها مع روسيا عام ١٢٩٦هـ / ١٨٧٨م وما أعقبها مباشرة من قرارات وشروط معاهدتي سيثفانو ، ومؤتمر برلين(٢) وفقدان الدولة أجزاء مهمة من أراضيها في البلقان ، وقبولها تخصيص جزء كبير من إيراداتها ليكون تحت الإشراف الأجنبي وظهور مايسمى لجنة الدين العام (٣).

بدأ السلطان عبدالحميد بتنفيذ خطته لمواجهة تلك الأوضاع من خلال سعيه للتقليل من أعباء الخزينة الخاصة(٤) التي تعتمد إيراداتها على الأملاك الهمايونية، فقام بتخفيض مبالغ مهمة من نفقات القصر، وذلك بتقليل عدد الموظفين الذين يأخذون مرتباتهم من تلك الخزينة ، وأعاد تنظيم نفقات القصر، في الوقت الذي عمل على زيادة إيرادات الخزينة

الخاصة من خلال سعيه لتخليص الأملاك التي ظلت في يد بعض الأشخاص في أثناء تحويل الأملاك الهمايونية إلى خزينة المالية؛ إضافة إلى ضم الأملاك التي مات أصحابها دون وريث إلى الأملاك الهمايونية، كما تم تحديد مساحات شاسعة من الأراضي البور القابلة للزراعة وشرائها وضمها إلى الأملاك الهمايونية وسجلت باسمه؛ إضافة إلى بذل المحاولات لتعمير بعض الأملاك، والإشراف على تشغيل بعض المشروعات الحيوية بهدف زيادة دخل الخزينة كتشغيل السفن، وإقامة مخازن للوقود في الكثير من الولايات، وإنشاء المحلات التجارية، استغلال المناطق الغنية بالمعادن، ومن بين هذه المعادن البترول. وقد تطلب كل ذلك قيام السلطان عبدالحميد بإنشاء دائرة منفصلة عن الإدارات الحكومية مرتبطة به مباشرة عرفت "بدائرة الأملاك السَنِية" لإدارة تلك الأملاك والأنشطة وجعل لها فروعًا في مختلف ولايات الدولة[٥].

وتعد الأحساء - التي خضعت للدولة العثمانية للمرة الثانية عام (١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م)[٦] - من ضمن المناطق التي استهدفها السلطان عبدالحميد الثاني في خطته لمواجهة أوضاعه ومشكلاته دولته الداخلية والخارجية .

وقد كان النشاط الاقتصادي في الأحساء متعدد الأوجه، إلا أن ركيزته الاقتصادية هي الزراعة.

ولعله من الطبيعي أن يتطلع العثمانيون منذ بداية استيلائهم على الأحساء إلى تحقيق منافع اقتصادية كبيرة وإيرادات عالية من موارد المنطقة، وكان ذلك يمثل لهم أهمية بالغة، لذا نجد أن مدحت باشا والي بغداد قد أشار إلى هذه الأمور ، وماتمتاز به أراضي الأحساء من قابليات زراعية، حيث التربة الصالحة، والمناخ الملائم والمياه الوفيرة، واتساع غابات

النخيل فيها، والتي وصفها" ... وأنها أي الأحساء والقطيف تضاهي في مجموع بساتينها ونخيلها ماهو متوافر في بغداد والحلة في العراق، بل وتفوقها في إنتاجها أحياناً ... "[٧].

وحاولت السلطة العثمانية في متصرفية الأحساء منذ بداية تواجدها تطبيق قوانين الأراضي التي كانت قد أصدرتها الدولة العثمانية فيما سبق[٨] والتي كانت آنذاك ثلاثة أنواع رئيسة:

١) الأراضي المملوكة وهي التي تعود ملكيتها إلى أصحابها سواء أكانوا يشتغلونها بأنفسهم أو من خلال الفلاحين ، ويحمل أصحابها سندات شرعية تثبت ملكيتهم:

٢) الأراضي الموقوفة : وهي المحبوس ريعها وجميع حقوقها وعائداتها إلى الجهة الموقوفة عليها.

٣) الأراضي الميرية أو الأميرية: وهي العائدة إلى الخزينة الخاصة[٩] وكان هذا النوع من الأراضي يغطي مساحة واسعة في متصرفية الأحساء، وانتقلت تلك الأراضي من سلطة الدولة السعودية، بما فيها أملاك الأسرة السعودية نفسها إلى السلطة العثمانية الجديدة؛ إلا أن هذه الأراضي الميرية ليست على درجة واحدة من حيث الخصوبة والإنتاج، حيث يذكر مدحت باشا بأن نسبة كبيرة من الأراضي الميرية هي خراب أو مهملة[١٠].

وفي عهد السلطان عبدالحميد الثاني ظهر نوع من الأراضي في الأحساء والتي نقصدها في هذا البحث هي"الأراضي السنية"[١١] وهي التي وضع السلطان يده عليها، إما من الأراضي الميرية الخصبة والقابلة

للاستصلاح الزراعي أو أراضٍ مملوكة عائدة إليه بالشراء من الأهالي؛ لتصبح بذلك تلك الأراضي ملكاً خاصاً له يمارس فيها جميع الحقوق التي يمنحها القانون لأي مالك لأرض ما، والقواعد التي تحكمها فكانت مشابهة لتلك القوانين التي تحكم غيرها من أراضي الملك ماعدا في حالة موت المالك، فالأملاك الشخصية للسلطان تعود للعرش في حالة موته، لذا فانه لا يملك الورثة حق المطالبة بها بعد موت السلطان فالدولة بعد ذلك تتصرف فيها.

وفي ضوء ما تقدم فإن دراسة موضوع الأراضي السَنِية في الأحساء وإدارتها في متصرفية الأحساء تحمل في طياتها أهمية خاصة في تاريخ الأحساء الاقتصادي في تلك الحقبة.

واتخذ هذا الموضوع للدراسة، بهدف التركيز على الإدارة العثمانية خلال تلك الحقبة وطبيعتها وقوانينها وأنظمتها المختلفة، وما طبق منها في الأحساء؛ إضافة إلى ممارسات رموز دائرة الأملاك السَنِية خلال عملها وما كان يحيط بها من مؤثرات سياسية واقتصادية داخلية وخارجية.

ومن أجل معالجة ما تمت الإشارة إليه، فإن هذه الدراسة ستناقش الأراضي السَنِية في متصرفي الأحساء ومواقعها وكيفية إدارتها وقوانينها وأنظمتها، والعناية بها وإيراداتها، والممارسات التي صاحبت عمل دائرتها وأثرها على أهالي المنطقة.

الأملاك السَنِية وإدارتها ومواقعها:

لقد لخص السلطان عبدالحميد الثاني أهدافه من قيامه بشراء الأراضي في متصرفية الأحساء بقوله: "..... لقد تقرر شراء الكثير من الحدائق والمزارع من الأملاك الأميرية في الأحساء والقطيف؛ لكون هذه

المواقع لها أهمية من الناحية السياسية، لقربها من البحرين التي يدعي الإنجليز حمايتهم لها، وأن تلك الأراضي المذكورة واسعة وكثيرة المحاصيل وضمها إلى الأملاك السَنِية سيكون سبباً في زيادة العمران فيها وتطورها يوماً بعد يوم وزيادة إيرادات الخزينة ، وأن تلك المنافع الجمة سيكون لها التأثير - مما لاشك فيه - على الأهالي وسيؤدي هذا بالطبع إلى إظهارهم التبعية والخضوع لصاحب التاج....."[١٢].

وما إن تلقت لجنة الأراضي السَنِية المشكلة في بغداد برئاسة هدايت باشا مشير الجيش السادس[١٣] موافقة السلطان عبدالحميد الثاني ورغبته في شراء أراضٍ في متصرفية الأحساء، حتى تم تشكيل لجنتين في الأحساء والقطيف بهدف شراء الأراضي، وتشغيلها، وحماية إيراداتها، وإرسالها إلى الخزينة الخاصة ، وكلف عبدالغني أفندي متصرف الحلة، وعضو لجنة الأراضي السَنِية في بغداد، بالإشراف على تلك اللجنتين، وتم اختيار الرئيس والأعضاء للجنتين المذكورتين من أعيان المنطقة، للنظر في إيرادات ومصروفات الأملاك والأراضي وقيود الأملاك السَنِية في المتصرفية، فأختير لرئاسة لجنة الأحساء الشيخ عبدالله السعدون، وعضوية كل من الشيخ عبدالله المبارك والشيخ عبدالله بن الشيخ أبو بكر الملا - من العلماء وأعيان الأحساء، واختير لرئاسة لجنه القطيف الحاج أحمد بن مهدي بن نصرالله قائمقام القطيف السابق ، وعضوية كل من السيد ماجد عضو مجلس إدارة القضاء، والشيخ سليمان بن فرج من العوامية، والشيخ محمد بن زاير عضو مجلس إدارة القضاء السابق[١٤].

ولإدارة تلك الأملاك أنشأ السلطان عبدالحميد الثاني دائرة مستقلة عن الإدارة الحكومية ومرتبطة به مباشرة عرفت "بدائرة الأملاك السنية"،

ولا تتدخل الجهات الحكومية في شؤونها إلا عند طلب العون والمساعدة، وكان هناك ارتباط قوي بين القوة العسكرية، وإدارة الأملاك السَنِية، إذ غالباً ما يكون مدير إدارة الأملاك السَنِية نفسه قائد الجيش في المنطقة، ولعل السلطان عبدالحميد الثاني كان يهدف من هذا الارتباط إلى كسب ولاء قادة الجيش له وليضمن جميع العائدات من تلك الأملاك[١٥].

ولقد قامت دائرة الأملاك السَنِية عام ١٣٠٠هـ / ١٨٨٢م بتأسيس مراكز لها في متصرفية الأحساء. حيث أقامت مركزين أحدهما في الهفوف، والآخر في القطيف، وكان يدير هذين المركزين القائد العسكري في المنطقة، ويعاونه اللجنتان المشار إليهما سابقاً وهيئتان إدارية ومالية [١٦].

إن دائرة الأملاك السَنِية في متصرفية الأحساء هي بمثابة شعبة من إدارة الأملاك السنية في البصرة، وكان أهم وظائفها العمل على إدارة الأملاك السنية جيداً ، والاهتمام بإعمارها . فالشعبة مكلفة بإخبار الإدارة المركزية الموجودة في البصرة بكل الإجراءات والأمور وعليها الابتداء في تنفيذ أي عمل بدون أخذ الأذن اللازم من البصرة.

إن مدير دائرة الأملاك السَنِية في متصرفية الأحساء ورئيس اللجنة مسئولان عن إعداد تقارير عند اللزوم وتوضيح أمور الإعمار الخاصة بالأملاك ، وإذا صدر له الإذن بتنفيذ ما هو لازم يقع على عاتقه تنفيذه. كما أن عليهما دراسة المواقع المهمة للأراضي التي ظلت في يدي أشخاص والتي تعود ملكيتها للأملاك الهمايونية وإرسال نتائج تلك الدراسة إلى لجنة البصرة لاتخاذ اللازم حيالها.

إن مسئولية مدير الإدارة تتلخص فيما يلي: - إرسال دفاتر المحاسبة

إلى (نظارة) وزارة الخزينة الخاصة في ميعادها، وهو مسئول كذلك عن إيرادات مختلف المحاصيل الخاصة بالأملاك السَنِية والتي كانت تعطى بالالتزام بعد طرحها بالمزاد العلني ، والمدير المذكور مسئول أيضاً عن تعيين الحراس لحماية محاصيل تلك الأراضي من التعديات[١٧] وللمدير معاون مكلف بالإدارة عن المدير في حالة غيابه.

أما الهيئة الإدارية في دائرة الأملاك السَنِية يترأسها باش كاتب رئيس الكتاب وهو مسئول عن كل مايتعلق بالمكاتبات مع الإدارة المركزية وعن مراجعة القوائم المرسلة من المراكز ، وتنظيم جداول عمل الإدارة الشهرية والسنوية، والتصديق على الأوراق الواردة يوماً بيوم ويعاونه في مهامه عضو وكاتب عربي نظراً للحاجة إلى موظف يجيد العربية لكاتبة قرارات اللجنة العربية ولأن أغلب المراسلات مع الأشخاص الذين أعطوا الأراضي التزاماً كانت تكتب بالعربية[١٨].

أما هيئه الإدارة المالية فتتكون من رئيس قسم المحاسبة، ومعاون، وكاتب عربي، وأمين صندوق، وكاتب ثانٍ، وموظف أوراق. ومهمة الإدارة المالية العمل على مسك دفتر المحاسبة الذي يقيد فيه إيرادات ومصروفات دائرة الأملاك السَنِية وإرسالها إلى اللجنة في البصرة بعد مراجعتها من رئيس لجنة الأملاك السَنِية والأعضاء وذلك للتصديق عليها. والإدارة المالية مسئولة مسئولية تامة عن أي تأخير لإيرادات الحاصلات[١٩].

يتمتع موظفو دائرة الأملاك السنية بمميزات لايمكن لأي موظف في أجهزة السلطة العثمانية أن يتمتع بها ومنها :-

١) أن موظفي دائرة الأملاك السنية مشمولون بـ(حصانة خاصة)، حيث

لا تستطيع أي جهة إدارية أو عسكرية أو قضائية في المتصرفية أن تتخذ ضدهم أي إجراء دون علم وموافقة الأشخاص الذين هم على رأس تلك الإدارة[٢٠].

٢) وميزة أخرى لموظفي تلك الإدارة هي أنه إذا مرض أحدهم يرسل إلى بغداد للتداوي ولتغيير الجو[٢١].

٣) كما أن الموظف الذي ترك وظيفته لأي سبب بإذن من الخزينة، فانه يعين مكانه آخر بالوكالة ليقوم بمهامه حتى يرجع في أي وقت يشاء .

٤) ولموظف دائرة الأملاك السَنِية الحق في أن يشغل مناصب عدة في الحكومة المحلية، حيث نجد بأن محمد علي أفندي الذي يشغل وظيفة ((باش كاتب)) دائرة الأملاك السنية في مركز الهفوف عام ١٣٠٥هـ / ١٨٨٨م هو نفسه نجده عضوًا في إدارة مجلس المتصرفية ، وعضوًا في المحكمة الابتدائية[٢٢].

يمتاز موظفو دائرة الأملاك السنيه بأنهم لابد أن يكونوا متخصصين وذوي خبرة في أعمالهم المسندة إليهم سواء الإدارية أو الفنية؛ فمثلاً في عام ١٣٠٦هـ / ١٨٨٩م تم تعيين المهندس اليوزباش خالد والملازم محمد أفندي لتجهيز خريطة للأراضي السنية في متصرفية الأحساء؛ إلا أنهما لم يؤديا عملهما كما ينبغي وتم تعيين آخرين غيرهما[٢٣].

مواقع بعض الأملاك السَنِية :

أ. الأميرية :

بدأت دائرة الأملاك السَنِية أعمالها بتحديد مواقع الأملاك الأميرية في متصرفية الأحساء ودراستها وكتابة تقرير عنها. ولدينا وثيقة تم

الحصول عليها من أرشيف رئاسة الوزراء بإستانبول وهي عبارة عن قائمة على شكل جداول مكونة من سبع صفحات توضح بعض الأملاك الأميرية في كل من ناحيتي المبرز والجفر في المتصرفية والقرى التابعة لهما وهي: (الجشة، كثيب، الصاباط، الرميلة، غمسي، السيايرة، أبو ثور، التهيمية، والمزاوي، القارة، التويثير، الجبيل، الفضول، المنيزلة، العمران الشمالي، الشعبة، القرين، جليجلة، الشقيق)، حيث تشير إلى أن تلك الأملاك تتكون من مئة وسبع وثلاثين قطعة تحتوي على أربعة ألاف وأثنتين وستين شجرة نخيل ويبلغ عدد ماتجاوز أعمارها الثمانين سنة. ثلاثة ألاف ومئة وخمسين ثمارها قليلة، ويبلغ عدد مايقل عمره عن الثمانين من هذه النخيل ثلاث مئة واثنتين عشرة نخلة وهذه مثمرة إلى حد ما. أما البساتين الصالحة للإعمار وفي إعمارها منفعة للخزينة فيبلغ عددها ستاً وتسعين بستاناً اثنتين وخمسين منها عالية الدرجة، وأربعاً وأربعين أدنى من المتوسط، وتسع بساتين أدنى من الأدنى وإن إعمارها سيكون سبباً في أضرار الخزينة.

كما أن هناك تسع قطع منها صالحة لزراعة الشلب (الأرز)[٢٤].

أما بالنسبة لسقيها وريها فسبع وخمسون منها تسقى بالسيح (السقي طبيعياً وبدون أي تدخل) وسبع وسبعون منها تسقى بالآلة وبالمساعدة اليدوية، وأربع وثلاثون منها بلا ماء خمس قطع منها عبارة عن مراعٍ، وخمس منها تحتوي على عدد من القطع الصغيرة (٢٥).

أن ما يلزم لإعمار تلك البساتين سواء كان فيه منفعة للخزينة أم لا فيقدر بـ(١٦٢٨٢) ريالاً فرنسيًا وتحتاج إلى (٣٧٠٤٩) فسيلة وأن القيمة الحالية لتلك الحدائق (٧٩٣٨) ريالاً وبعد إعمارها ستبلغ قيمتها إلى

(٤٢٨٨٨) ريالاً وستنتج تلك الحدائق بعد عشر سنوات من إعمارها (١٣٧١١١) أوقية تمر، وعند بلوغ إعمارها حد الكمال ستنتج (٤٩٨٧٠٣) اوقٍ من تمر[٢٦].

وعلى الرغم من أنه لم يقع بين أيدينا قوائم مفصلة عن الأراضي الأميرية في القطيف، إلا أنه أمكننا تحديد بعض تلك الأراضي من خلال بعض التقارير التي كانت ترسلها دائرة الأملاك السنية في المتصرفية إلى البصرة أو إلى إستانبول[٢٧]. ففي قرية العوامية مثلاً توجد الكثير من القطع الزراعية منتجة وصالحة للزراعة وتقدر مساحات بعضها بآلاف الهكتارات أو الدونمات كالأراضي الخالية الواقعة في شمال مزرعة النخيل المعروفة بالعوينة وكذا مزرعة دواخي . وفي قرية القديح توجد أراضٍ أميرية كالأراضي المسماة شيش وتقدر مساحتها بآلاف الهكتارات أو الدونمات. والأرض الموسومة بأم البرج بقرية القديح تعتبر من الأراضي المنتجة . وفي الجارودية أراضٍ مغروسة ومنتجة وأشهرها المزرعة الموسومة بمزرعة المغربية . وفي قرية أم الساهج أراضٍ واسعة وخصبة للغاية تصلح بها زراعة كل المحاصيل ، ولا يوجد بها أي مشكلات في المياه وتقع تلك الأراضي على مسافة ٥ ساعات تقريباً من فضاء القطيف لكنها من المناطق التي تتعرض على الدوام لهجمات بعض القبائل البدوية.

ب) السَنِية :

لدينا قوائم تم الحصول عليها من أرشيف رئاسة الوزراء بإستانبول[٢٨] توضح بعض مواقع الأراضي السَنِية وأسماء المستأجرين لها وكفلاءهم وهي على الوجه التالي:

الموقـــع	اسم الأرض المستأجرة	المســتأجر	الكفيـــل
قرية الحبشة	معامرة العيادة غرفة النشامة معامرة آل ثويني معامرة النجاجرة معامرة آل رشيد الصبخة معامرة الخلاف	عبدالله بن غريب جاسم النشمي راشد بن عبدالوهاب أحمد آل حسن محمد بن مقنص راشدالنشمي صالح آلحمدان	عبدالمحسن وحسين بن حسن علي النشمي محمد بن عبدالفتاح علي ولد عبدالله النجار علي النشمي عبدالمحسن بن بداح راشد الخليف
قرية العمران الشمالية	أبو غميرة مطوعية ومودعية وخيمة الأصفر	عمران بن حسن عيسى العبدالله عيسى العبدالله	عيسى المحمد محمد المحمد محمد المحمد
قرية طرابيل	المناخ	إبراهيم بن ماجد	محمد المحمد
قرية القارة	الحضيرة السبل نهر السلسيل	أحمد العلي ومحمد العبدالله سيد محمد أحمد العلي ومحمد العبدالله	عيسى العبدالله سيد سليمان عيسى العبدالله
قرية القارة	الحضيرة السبل نهر السلسيل	إبراهيم بن ماجد	محمد المحمد
قرية المزاوي	أم رحيم العويجة أم عظم	علي بن خميس علي بن خميس علي بن خميس	عبدالرحمن بن درويش عبدالرحمن بن درويش عبدالرحمن بن درويش
قرية الفضول	مرضيه	محمد بن مطر	علي بن إسماعيل
قرية بني معن	أم العيوش أم النيل أرض الحد البحرية السيل نهر الخدود ضويقط أم رجيلة	عبدالمحسن بن عبدالرحمن موسى بن محمد بوقرين موسى بن محمد بوقرين موسى بن محمد بوقرين موسى بن محمد بوقرين يوسف بن حسن عبدالرحمن بن شوين صالح بن إبراهيم	إبراهيم بن طرق محمد بوقرين محمد بوقرين محمد بوقرين محمد بوقرين عبدالله السعيد علي بن خمس وحسن آل بشر محمد بوقرين
قرية الجفر	بورشيد المحسوبة الديوانية	إبراهيم براك الحميد حسين المرشد عبدالله بن مسلم	حسن آل داحس علي بن أحمد المشاري فرحان العبيد

الموقـــع	اسم الأرض المستأجرة	المســتأجر	الكفيـــل
	أم الخلاص	خالد	أحمد
	ركبت العبد	مهندس سعد	سعد بن عبدالرحمن
	الشبرجة	خالد بوشبيب	سعد بن عبدالرحمن
	الدويدي	أحمد الفرحان	سعد بن عبدالرحمن
	الشربية والوسيطة	خالد بوشبيب	أحمد بن جنحان
	معامرة أبو زمزم	خليفة الراشد وعلي العطية	خالد وحسن العطية
	عمارة العيش	يوسف بن رشيد	أحمد الصالح
	نهر الدوغاني	سعد الخليفة	سلمان بن عبدالله بن جنحان
قرية سيايرة	معامرة المسنورة	عيسى أبو علي	عبدالله بن حسن بو علي
	الغرافة	عبدالمحسن العباد	علي بن خميس
قرية التهيمية	الزعيرية	علي وأحمد	علي بن حسن
	أبا الثيران	سلمان الدوسري	عبدالعزيز بن زرعة
قرية الجبيل	الصفيهي	حسن عبدالعزيز	عبدالله السعيد
	المزيرع والحجيلي	حسن عبدالعزيز	عبدالله السعيد
	العوجاء	محمد الأحمد	عبدالله السعيد
قرية غمس	شرب أم رزيز	عيسى النجيدي	عبدالله محمد العباد
	المباركية	عيسى النجيدي	عبدالله محمد العباد
قرية الرميلة	معامرة آل عبدالمحسن	محمد الحجي	محمد بن عثمان
	اراضي آل شباط	محمد الحجي	محمد بن عثمان
قرية الدالوة	غراريف السيل	عبدالله بن يوسف	حسين تريكي
قرية أبو ثور	دوست أبو حمار	أحمد بن عيسى	ناصر بن حسن
	البديعات	عبدالحمن بن درويش	محمد بن علي بن عزقج
قرية موازن	الغاضرية والصفهية	محمد بن الشيخ	صالح الإبراهيم
قرية المنيزلة	أبو صقر وأبو ركبة	أحمد الموسى	علي بن مرشد وإبراهيم بن أحمد الماجد
قرية الصاباط	الوقيف	حمد	إبراهيم بن سليم
أم خريسان	درعه	أحمد أبو دوغان	عبدالله بن دوغان
كثيب	أم العبل	محمد الحسن واحمد المطاوعة	أحمد بن حسين العلي
شهى	معامرة ولد حبيب	أحمد الماجد	حسين الخليفة وحسين آل بشر
	الجنوبية	عيسى الخلاص	علي ولد زيد وحسين آل بشر

الموقـــع	اسم الأرض المستأجرة	المســتأجر	الكفيـــل
	الفريحة خريمة أم خرير معامرة الديوانية	أحمد بن الشيخ محمد علي المنحاش صالح بن حسن حسن بن موسى	حسن البشر عبدالله ولد علي الأمير حسن البشر محمد بن عفالق
قرية البطالية	الجوهرية المعمورة	محمد علي أحمد بن مسلم	حجي علي حجي علي
الشعبة	مزرعة الشلب	علي ولد حسين الراشد	عبدالرحمن بن غنام
العيوني	الجبري والمسافري نهر الحارة	عبدالرحمن السعد محمد بن سعيد	محمد بن عبدالعزيز بن عفالق صالح أبو شبيب
المقابلة	الفاطمية	عبدالرحمن السعد	محمد بن عبدالعزيز العفالق
قرية المطيرفي	المزرع أبو عويمر	علي ولد أحمد حسن	حسين الخليفة وأحمد الماجد حسن العبدالله
قرية شقيق	العمارة	عمر بطاط	سليمان بن نويران
قرية الشعبة	شطيب العمار	سعد العباد	أحمد العباد
قرية جليجلة	المريدية	حسين الحسن	محمد بن صباح وعبدالله بن تركي
قرية القرن	العقيلة	حسين المرعي	صالح العطية

وهناك قائمة أخرى للقطيف توضح أسماء المستأجرين لها وكفلاءهم:

الموقـــع	اسم المســتأجر	الكفيـــل
سيهات	عبدالله بن معتوق	
الجش	علي بن حسن	حسن بن طاهر
ام الحمام	ناصر بن ابراهيم	ابراهيم بن عجمان
حلة محيش	حسين كاظم	علي بن كاظم
جارودية	عبدالله بن رمضان	علي بن رمضان
خويلدية	مكي	علي بن جواد
توبي	حجي كرم	حسن بن عبدالله
قديح	علي بن ناصر	حسين الخنيني
دبابية	علي بن فردان	محمد بن سويكت
بحارى	سلمان بن فردان	سيد ابراهيم
عوامية	عبدالرحيم	علي بن سلمان
صفوى	محمد علي بن جعفر	حجي سلمان
تاروت	حجي علي	كاظم

إيرادات الأملاك السنِية ونظام تأجيرها :

لقد أشارت تقارير إدارة الأملاك السنِية بأن محصول التمر على سبيل المثال في القطيف من الأراضي السنية عام ١٣٠٦هـ ١١,٩٤٦ طناً، وفي عام ١٣١٣هـ بلغت حاصلات أعشارها في القطيف وحدها (٤١٨,٣٦٨) أوقية، (٦٠٠) كجم أرز.

وأشارت بعض المصادر العثمانية أنه بعد ضم الأراضي التي اشتراها السلطان إلى الأراضي الأميرية السابقة الذكر، أصبح في متصرفية الأحساء حوالي ٤٨٠ مزرعة، ٢٥٠ منزلاً في الهفوف - مركز المتصرفية والنواحي والقرى التابعة لها، وحوالي (٢٠٠) مزرعة، (١٠٠) منزل في فضاء القطيف والنواحي والقرى التابعة له ، تعود ملكيتها للسلطان عبدالحميد الثاني[٢٩].

لقد اتخذت دائرة الأملاك السنية في متصرفية الأحساء نظام الالتزام لاستغلالها وفق عقود إيجار ولمدة خمس سنوات ، مقابل أخذها النصف ما بين٤٠ ٪ إلى ٥٠ ٪ من إجمالي المحصول ، إضافة إلى العشر فيرتفع مجموع ما تأخذه دائرة الأملاك السنية إلى حوالي مابين ٥٠٪ إلى ٦٠٪ وهو مبلغ باهظ، بالرغم من أن الفلاح يتحمل دفع تكاليف الزراعة والقرض.

ومن الجدير بالذكر أن ممتلكات السلطان كانت معفاة من الضرائب، ولكن هذه الميزة لاتنطبق على المستأجرين لتلك الأراضي الذين يستوجب عليهم دفع حصتهم من العشر المفروض، وإن تلك الأعشار لاتدفع لخزينة الدولة وإنما تدفع للخزينة الخاصة، وبهذا تتسلم الخزينة الخاصة كلاً من حصة المالك وحصة الدولة وبهذا فالمستأجرون لاتصلهم أي فوائد من

فلاحة الأراضي السنية، ولكنهم يحصلون على قروض بدون فوائد لشراء الحبوب، ويعطون الأولوية في الحصول على المياه لأراضيهم ولا يكونون عرضة لتحرشات رجال (الشرطة)، وهذه الميزة كانت تغري المزارعين للعمل والبقاء في الأراضي السنية، إضافة إلى أن تلك الأراضي كانت ذات خصوبة عالية[٣٠].

لم تكن عقود الإيجار والشروط السابقة الذكر للمستأجرين كافية فحسب، بل تشترط دائرة الأملاك السنية وجود كفلاء للمستأجرين لتلك الأراضي يتعهدون أمام الدائرة السنية بدفع ماهو مطلوب من المستأجرين في حالة تأخرهم عن دفع المستحقات التي عليهم تجاه دائرة الأملاك السنية.

واستطاعت دائرة الأملاك السَنِية في متصرفية الأحساء، وفي ظل نظام تشغيلها، والاستفادة من الأراضي السَنِية، أن تحقق إيرادات طيبة للخزينة الخاصة، وبخاصة في سنواتها الأولى فمثلاً تشير جداول الواردات والمصروفات لدائرة الأملاك السَنِية في متصرفية الأحساء لعام ١٣٠٥هـ بأن إجمالي إيرادات الأملاك السَنِية (٣٦٠٤٩٣) قرشاً، وأن إجمالي المصروفات (١٣١٣٨٥) قرشاً وأن الفائض من ذلك هو (٢٢٩١٠٨) قروش[٣١].

دور دائرة الأملاك السَنِية تجاه الأملاك والأهالي:

كان من الواجبات الرئيسة في دائرة الأملاك السَنِية العناية بتلك الأرض من حيث خصوبتها وإنتاجها عن طريق حراثتها، وتوفير المياه لسقيها، وحراستها، ومنع التعديات عليها، ولهذا الغرض نجد أن دائرة الأملاك السنية كانت لديها مطالب لدى الخزينة الخاصة؛ لكي تنفذ ماتهدف إليه. فمثلاً أصدرت الخزينة الخاصة إذناً بإنفاق عشرة آلاف

قرش لصيانة المزارع الموجودة في القطيف بهدف زيادة محاصيلها[٣٢] وقد منح فهد القطان المسئول عن إعمار أراضي أم الساهج في القطيف - مبلغ مئتي ألف قرش من الخزينة الخاصة، وذلك لإنشاء قلعة لتؤوي ثلاثين ضابطاً من ضباط الخيالة؛ لصد هجمات البدو المستمرة على تلك الأراضي الغنية بالزراعة ولشراء مشاتل نخيل[٣٣].

وكانت هناك حاجة لتطهير، وحفر عين المياه التي تروي مزرعة أم الخط الواقعة في قرية سيهات بالقطيف، وذلك بسبب انسدادها بالرمال، وتقرر إنشاء حائط لتأمين الحفاظ على العين وعدم حدوث مثل ذلك مرة أخرى. وأعطت الخزينة الخاصة الإذن بإنشاء الحائط وقدرت قيمة البناء بمبلغ ١١٢٠ قرشاً[٣٤].

وعندما تهدمت عين المياه المسماة عين عبدالله التي تروي بساتين نخيل عوينة الواقعة بالأملاك السنية في القطيف ، وحتى لا تتلف الفسائل المغروسة، وحتى لا تتعرض ثمار عوينة التي تشمل تلك الحدائق الموجودة في قرية العوامية، كان يجب تطهير العين بين لحظة وأخرى. وكتبت لجنة الإعمار في الدائرة السنية تقريراً عن ذلك إلى نظارة الخزينة الخاصة التي قررت صرف مبلغ (١٢,٤٠٠) قرش لذلك[٣٥].

وصدر إذن من الخزينة الخاصة بصرف مبلغ ٣٥٨٤ قرشاً على جمع الحشائش وحرقها في بعض الأراضي السنية مثل قرى: فخرية، ومحيدية، والمزرع من قرى الهفوف ، وذلك لفتح القنوات المائية التي تسقي تلك الأراضي[٣٦] ولجأت دائرة الأملاك السنية في متصرفية الأحساء إلى إعمار أراضيها عن طريق طرحها للمناقصة، فتم طرح أراضي العوالي في قرية الجبيل من قرى الهفوف للمناقصة؛ لأنها ستكون من أجود الأراضي إذا

ما أزيلت مشكلات المياه فيها. وأخذها أحد الأهالي لمدة سبع سنوات ينتفع من محصولها عن مبلغ ٢٢٨٠ قرشاً شريطة أن يقوم بتعميرها[٣٧].

وقد عرضت بعض أراضي الأملاك السَنِية الواقعة خارج قرية العوامية في القطيف في مناقصة وكان شرطها أن يقوم من ترسى عليه المناقصة ، بغرس مشاتل النخيل في الأرض كلها من جديد، وأن يجري ترميم ما يلزم ترميمه بها ، وقد تحققت تلك المناقصة لمدة أربع سنوات ، ولأنه لم يكن هناك مشتر للمناقصة سوى الملزم القديم رجح أن تحال الأرض مرة أخرى للملتزم القديم[٣٨] ومنحت أيضاً مناقصة أراضي الجعيلة الواقعة في قرية الجبيل لمدة سنتين لعلي العبدالله من أهالي قرية الجبيل التابعة للهفوف في مقابل ترميمه للأماكن الخربة من أراضي جعيلة[٣٩].

وبجانب اهتمام دائرة الأملاك السنية بإعمار الأراضي السنية من أجل زيادة دخل الخزينة الخاصة، كان لها اهتمام آخر أيضًا وهو القيام بالمشروعات الخيرية العامة في المتصرفية، كإنشاء المدارس، والجوامع وذلك لإظهار السلطان عبدالحميد الثاني، وهو مالك الأراضي السنية بمظهر الورع، والتقى، وحب الخير[٤٠].

ومن هنا نجد أن أول إشارة إلى التعليم الحديث في متصرفية الأحساء في المصادر الرسمية العثمانية كان في عام ١٣١٦هـ / ١٨٩٨م[٤١] أي بعد تأسيس الدائرة السنية بعدة سنوات ؛ فورد في الكتاب السنوي لوزارة المعارف العثمانية " سالنامه نظارت معارف عمومية عام ١٣١٦هـ" بأن هناك مدرسة رشدية في الأحساء ، كان عدد طلابها حوالي ٤٢ طالباً ، وعدد معلميها ثلاثة . كما نجد إشارة إلى تشكيل مكتب ابتدائي في فضاء القطيف في عام ١٣١٧هـ[٤٢] وعلى ما يبدو أن متصرفية الأحساء لم تحظ

بعـدد من المدارس، حـيث نجـد أنه في عـام ١٣٢٤هـ / ١٩٠٦م لا توجـد المدرسة الرشدية وهي التي أنشأتها دائرة الأملاك السنية[٤٣]. وسميت بعد ذلك بالمدرسة "العصرية".

وأجبرت دائرة الأملاك السنية محمد باشا بن عبدالوهاب الفيحاني ملتزم قرية الحميدية والتي كان اسمها الأصلي دارين ، وتقع ضمن نطاق الأملاك السنية في فضاء القطيف، بناء جامع يتحمل هو كل مصاريفه مقابل التزامه لبعض الأراضي السنية، وذلك بهدف عمل الخير، واستحضار دعوات السلطان، وأرسل الفيحاني رسالة استرحام يطلب فيها تعيين الشيخ راشد بن حسن خطيباً على الجامع الشريف، وتعيين كل من الشيخ محمد بن حمدان، والشيخ عبدالرحمن بن محمدي إمامين على المسجد. وتقرر تخصيص رواتب هؤلاء الأشخاص الذين يعينون من العلماء المحليين من إيرادات الأراضي السنية في متصرفية الأحساء[٤٤].

إن مثل تلك الأعمال الخيرية التي كانت تتم باسم المجتمع كانت مهمة نسبياً؛ لأنها كانت تقوي العلاقات بين الدولة والأهالي عن طريق المشائخ والأعيان، وخاصة إذا ما عرفنا بأن السلطان عبدالحميد الثاني قد أظهر أهمية للمشائخ العرب بموجب السياسة التي انتهجها في عهده[٤٥].

ممارسات موظفي دائرة الأملاك السَنِية وأثره على الأهالي :

لقد وَلّد نظام الأراضي السَنِية وحقوق التصرف فيها في متصرفية الأحساء بروز فئة من كبار ملاك الأراضي ومن كبار التجار الذين أصبحت لهم ارتباطاتهم بالسوق المحلية والخارجية ولمعت أسماؤهم من خلال عمليات الاستيراد والتصدير، والتف حولهم أتباعهم والمرتبطون بهم

اقتصاديًا من الفلاحين والعاملين في الحرف المختلفة. وأن وجود هذه الفئة ذات الثقل الاقتصادي والمالي والمركز الاجتماعي أصبح لها ثقلها السياسي أيضاً، وخاصة إذا عرفنا بأن في تلك الفترة أيضاً برزت عناصر بروقراطيه جديدة في رموز السلطة العثمانية سواء كانت عسكرية، أم مدنية، أخذت تتخرج من المدارس الحديثة التي كان فيها التعليم وفق الأساليب الغربية، حيث تقلقلت وتأصلت فيهم تلك الثقافة مع مرور الزمن وأثرت في سلوكهم وتصرفاتهم وانعكس ذلك على أسلوب ممارستهم للسلطة في أجهزة الدولة المختلفة، وساد التنافس فيما بينهم، وخصوصا بين البروقراطية العسكرية، والبروقراطية المدنية.

ولدينا مثال يعكس مدى تدخل الفئة من الأهالي في التنافس والصراع الدائر بين البروقراطية المدنية والعسكرية حول السلطة . فالمتصرف سعيد باشا الموصلي متصرف متصرفية الأحساء في مدة حكمه الثالثة (١٣١٥-١٣١٨هـ/ ١٨٩٧-١٩٠٠م) دخل في خلاف مع الميرالاي عبدالحميد بك القائد العسكري ومدير دائرة الأملاك السنية في المتصرفية. وكان من نتائج ذلك أن أخذ عبدالحميد بك في إثارة الكثير من الاعتراض حول السلوك والممارسات الإدارية التي يقوم بها سعيد باشا، ورفع حولها مذكرات، واستعان في ذلك ببعض أفراد دائرة الأملاك السنية من الأهالي وكذا من الفئة المستفيدة من طبقة الملاك؛ الأمر الذي أدى في النهاية إلى محاكمة سعيد باشا الموصلي، وإبعاده عن منصبه، وتكليف عبدالحميد بك بإدارة المتصرفية مكانه[٤٦].

إن ممارسات موظفي الدائرة السَنِية سواء كانوا من الأهالي أو من غيرهم في أثناء عملهم في تلك الإدارة أوجد نوعًا من التوتر بينهم وبين

طبقة الملاك ومن يتبعهم من الفلاحين والعاملين، ولدينا أمثلة هي عبارة عن تقارير ومراسلات تم حصولنا عليها من أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول توضح فيها ردود فعل أولئك الملاك تجاه دائرة الأملاك السنية. فيشير التقرير المرفوع من لجنة الأملاك السنية في البصرة إلى نظارة الخزينة الخاصة بأن الملتزمين للأراضي السنية في متصرفية الأحساء من أصحاب المزارع الواقعة بجانب تلك الأراضي، ولأجل القيام بسقي مزارعهم يقومون بالتزام الأراضي السلطانية، ولهذا السبب، فإن أكثر المزارع السنية تعرضت للخراب وباتت بحاجة ماسة إلى الإصلاح والترميم. ويذكر التقرير بأنه بعد الاستفسار عن ذلك اتضح ان هناك أسباباً أدت إلى هذا التصرف ومنها: أن الأهالي المقيمين في القطيف والهفوف والقرى التابعة لهما أقارب بعضهم البعض وأبناء عمومة، ولا يمكن في الحقيقة القيام بإجراء تحقيق لتبين الصورة الظاهرة للموضوع ، إلا من خلال بعض المقربين من السلطة العثمانية ممن لديهم معلومات جيدة عن تقسيم المياه وسبب آخر هو أن لجنة الأملاك السنية وكذلك الموظفين لا يقومون بأعمالهم كما ينبغي. أما السبب الثالث، فإن بعض المزارع السنية في المتصرفية مزارع شلب كما هي في المبرز أو الجفر ويحتاج إلى مياه خاصة بها وكثيرة وأنه في حال أخذ قسم بسيط من مياهها إلى الأماكن الأخرى، فان المحصول الزراعي في تلك الأراضي سينتهي بالتلف، وأن الملتزم من جهة أخرى لا يمكن أن يضر بنفسه وبأملاكه الخاصة على حساب الأراضي السنية. والسبب الأخير، هو أن معظم المستأجرين للأراضي السنية يلزمون من قبل دائرة الأملاك السنية بدفع أجور لري ممتلكاتهم الخاصة المجاورة للأراضي السنية وأنه من باب الحرص على ممتلكاتهم فاهتماماتهم سينصب - مما لا شك فيه - عليها دون الأراضي السنية[٤٧].

ونجد شكوى قدمها أهالي القطيف من الملاك ومن الفلاحين إلى الصدارة العظمى في إستانبول في عام ١٣٢٤هـ ضد أحد أعيان المنطقة، ورئيس لجنة الأملاك السنية في القطيف، وهو منصور باشا بن جمعة، إذ جاء في شكواهم بأن منصور باشا بن جمعة استغل مركزه في احتكار تصدير التمور وشرائها من الفلاحين والمزارعين والملاك بأسعار منخفضة يعرضها عليهم، في الوقت الذي يقوم فيه باستيراد سلع كالحبوب من البصرة وبيعها إلى السكان بأسعار مرتفعة تصل إلى أربعة أضعاف الأسعار السائدة، ويختم الأهالي شكواهم بالطلب من الباب العالي بإبعاد منصور باشا بن جمعة وأخيه عبدالحسين عن القطيف وإرسالهم إلى أي جهة في الدولة[٤٨].

وهناك شكوى أخرى مقدمة من ثلاثة عشر شخصاً من الأهالي في الأحساء من الملاك والأعيان إلى متصرف الأحساء سعيد باشا في عام ١٣١٨هـ يذكرون فيها بأن القائد العسكري مدير دائرة الأملاك السنية - عبدالحميد بك قام بسبهم، وكسر مهابتهم ، وإحالة المياه التي تسقى منها ممتلكاتهم إلى جهات أخرى، مما أدى إلى الإضرار بمزارعهم ، وأن عبدالحميد بك ليس لديه أي اطلاع، أو معرفة بالأهالي ، وأنه اعتمد في أعماله على أهل الأهواء، والأغراض، خالط الأشرار الذين مرامهم الفساد في البلاد، والعباد، لتحقيق أغراضهم الذاتية في (أملاكنا) ويطلبون في شكواهم تحويل مهام القائد العسكري، ودائرة الأملاك السنية إلى أهل الدراية بأحوال المواقع وأهل العفة والأمانة[٤٩].

وفي برقية مرفوعة من ولاية البصرة في ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م إلى الصدارة العظمى توضح إلى أي مدى وصل التوتر بين الأهالي، ومتصرفية الأحساء، والسلطة العثمانية ؛ نتيجة لممارسات رموز تلك السلطة، حيث يشير إلى

قيام أهالي الأحساء بتمرد ضد السلطة العثمانية بسبب قيام لجان دائرة الأملاك السنية بوضع تقديرات عالية عن أسعار التمور، وأن الأهالي حملوا السلاح في تمردهم هذا، كما قام أصحاب الدكاكين بإغلاق محلاتهم بتحريض من بعض الملاك من الأهالي، وتوقف النشاط التجاري في الأسواق، وحدث اضطراب عام في الهفوف وجميع النواحي والقرى التابعة لها، وأن موقف السلطة أصبح ضعيفاً، خصوصاً أن هناك تنافراً وعدم انسجام بين محمد نجيب بك متصرف الأحساء، وقائد القوة العسكرية - مدير الأملاك السنية حلمي بك. ولمعالجة الموقف عزل حلمي بك.

الخاتمـــة

وفي ضـوء مـا تقـدم، فـإنه يمكننا القـول بأن مـا قـام به قـادة الـدولة العثمانية خلال القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي من جهود متواصلة في محاولة بناء أجهزتها المختلفة وإصدار سلسلة من القوانين والتنظيمات من أجل استعادة بعض من قوتها وسلطتها المركزية التي فقدتها حقاً في أنحاء عدة من ممتلكاتها ومعالجة أوضاعها المالية المستعصية ، وللحد من ضغوط الدولة الأوربية - في الحقيقة والواقع - لم تكن إلا جهوداً مسجلة على الورق في كثير من الأحيان ، حيث انتهت واقعيًا في أغلب الحالات إلى استمرار الممارسات القديمة تحت مسميات جديدة ، ولم يحدث أي تغيير ملحوظ ملموس؛ إضافة إلى أنها حملت الدولة أعباء ثقيلة من المشكلات والمصاعب الكثيرة، ولعل هذا ما لمسناه من استعراضنا للأراضي السنية وإدارتها في متصرفية الأحساء كأنموذج.

وأخيراً بقي أن نقول أن ما قام به الباحث من جهد متواضع في رصده وتحليله لبعض الوثائق والسجلات المتعلقة بالأراضي السنية وإدارتها في الأحساء خلال مرحلة البحث لا يرقى إلى ما تطمح إليه الساحة البحثية . وأن الغموض لا يزال يكتنفها في مسألة الأرض وحقوق التصرف فيها خلال مرحلة البحث والذي قد تكشف عنه الوثائق الكثيرة والسجلات الخاصة بنظارة الخزينة الخاصة المتوافرة بأعداد كبيرة في أرشيف رئاسة الوزراء في إستانبول، مما يستدعي قيام جهات علمية متخصصة بالبحث عنها وتحديد فهارسها المختلفة تسهيلاً للباحثين والمعنيين بذلك والرجوع إليها واستخدامها في أبحاثهم ودراساتهم بكل يسر وسهولة.

الإحالات والمصادر والمراجع

(*) أستاذ مساعد- تاريخ حديث- كلية المعلمين- الأحساء بالمنطقة الشرقية- المملكة العربية السعودية.

(١) ز . ي. هرشلاغ. **مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط**؛ ترجمة مصطفى الحسيني.- بيروت، ١٩٧٣م، ص ٤٧-٥٢.

(٢) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى Stanford, Shaw, History of The Ottoman Empire and Modren Turkey Cambridge University Press, Cambridge, 1977. p184-188.

(٣) حول الدين العام يمكن الرجوع إلى:

عيساري، شارل. **التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب** ١٨٠٠م-١٩١٤م؛ ترجمة رؤوف عباس حامد.- بيروت ١٩٩٠م، ص ١٢٥، ص ٣٦٠-٣٩٠.

(٤) لمزيد من التفصيل عن الخزينة الخاصة يمكن الرجوع إلى:

هاملتون جيب، هارولد بوين. **المجتمع الإسلامي والغرب**؛ ترجمة عبدالحميد القيسي، القسم الثاني، دار المدى للثقافة والنشر، دفق، ١٩٩٧م، ص ١٩-٢١، : : أكمل الدين، إحسان أغلو. **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**؛ ترجمة صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول : ١٩٩٩م، ص ٦٣١-٦٣٩.

(٥) انظر: Hassa Nezareti, Istanbul University, 1997: 1997 p.137-141.

(٦) لمزيد من التفصيل حول الاستيلاء العثماني على الأحساء، انظر:

القريني، محمد موسى. **الإدارة العثمانية في متصرفية الأحساء** ١٢٨٨هـ-١٣٣١هـ/ ١٨٧١م-١٩١٣م.- الرياض: دارة الملك عبدالعزيز الرياض: ١٤٢٦هـ ص ٧٤-٩٨.

(٧) **أرشيف رئاسة الوزراء، إستانبول، إدارة داخلية** ٤٤٩٣٠ BOA, ID, 44930

(٨) لمزيد من التفصيل حول تلك القوانين يمكن الرجوع إلى:

العزاوي، عباس. **تاريخ العراق بين احتلالين**، الجزء ٧، شركة التجارة والطباعة.- بغداد ١٩٥٥م، ص ٢٤٥-٢٥٤:

Al Bertine Jwaideh " Midhet Pasha and the Land System of Lower Iraq", Middle Eastern Affairs, 1965, p.106-136.

(٩) لمزيد من التفصيل حول أنواع الأراضي في الأحساء وصنوف التصرف فيها يمكن الرجوع إلى: **القريني**، المرجع السابق ذكره، ص ٢٣٧-٣٤٥.

(١٠) انظر: الفقرة الثالثة من النظام المالي الذي أورده مدحت باشا في تقريره: أرشيف رئاسة الوزراء، **إستانبول، الإدارة الداخلية** ٤٤٩٣٠. BOA, ID, 44930.

(١١) حول الأراضي السنية يمكن الرجوع إلى: ARZU, Terzi, OP.cit, p.93-174

Al Bentine Jwaideh, The Sanniya Land Of Sultan Abdulhamid in Iraq Arabic and Islamic Studies, 1965, p.326-336.

(١٢) أرشيف رئاسة الوزراء.- **إستانبول: أوراق يلدز المتفرقة** ٥٢/١٤. BOA, Y.PRK.HH 14/52

أرشيف رئاسة الوزراء.- **إستانبول: أوراق يلدز المتفرقة** ٤/٥٩. BOA, Y.PRK.HH 59/4.

(١٣) عن الجيش العثماني يمكن الرجوع إلى: Tanzimattan

Ozkan, Cemal, " Tanzimattan Cumhuriyete Urda",
Cumhuriyete Turkiye Ansiklopedisi, Istanbul, 1985, p.1263.

(١٤) أرشيف رئاسة الوزراء.- **إستانبول: أوراق يلدز المتفرقة** ٤/٥٩.

BOA, Y.PRK BSK 59/4 lef 2,4.

(١٥) انظر: Al Bertine, Sanniya Land P332.

الكسندر آداموف. **ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها**: ترجمة هاشم التكريتي.- ط ١.- البصرة: مركز دراسات الخليج، ص ١٢٥-١٢٧.

(١٦) انظر: أرشيف الوزراء.- **إستانبول: شورى دولة** ١١/٢١٧٠ BoA, SD, 2170/11.

التشكيلات الإدارية في سالنامة ولاية البصرة لعام ١٣٠٨هـ ص ٢٥٠-٢٥١، وعام ١٣١١هـ، ص ١٨٤-١٨٦، وعام ١٣١٨هـ، ص ٢٨١-٢٨٤.

(١٧) انظر: أرشيف رئاسة الوزراء.- **إستانبول: تحريرات الخزينة الخاصة** رقم ١٢٩/٥٠٧.

BoA, HHTHR 507/129

(١٨) أرشيف رئاسة الوزراء .- **إستانبول: تحريرات الخزينة الخاصة** رقم ٩٩/٣٨١.

BoA, HHTHR 381/99

(١٩) أرشيف رئاسة الوزراء.- **إستانبول: تحريرات الخزينة الخاصة** رقم ٤٧/٤٣٥.

BoA, HHTHR 435/47 الكسندر آداموف، المرجع السابق، ص ١٢٦.

(٢٠) وعلى سبيل المثال لا الحصر أنه في عام ١٣١١هـ/ ١٨٩٤م أرسل عبداللطيف أفندي أمين صندوق مركز دائرة الأملاك السنية بالقطيف إلى بغداد للتداوي وبقي خمسة أشهر، وعين مكانه مصطفى حسن بك من **كتاب تحريرات قطر**.

أنظر: أرشيف رئاسة الوزراء.- **إستانبول: تحريرات الخزينة الخاصة** رقم ٦٨/٦٢١

BoA, HHTHR 621/68.

(٢١) انظر: أرشيف رئاسة الوزراء.- **إستانبول: تحريرات الخزينة الخاصة** رقم ١٤٥/٦١٣.

BoA, HHTHR 613/145.

(٢٢) "ليوزباشي" رتبة عسكرية تعادل رتبة "نقيب".

(٢٣) انظر: أرشيف رئاسة الوزراء.- **إستانبول: تحريرات الخزينة الخاصة** رقم ١٨/٦١٦ ص٢،١.

BoA, HHTHR 616/18 Lef 1-2

(٢٤) أرشيف رئاسة الوزراء.- **إستانبول: تحريرات الخزينة الخاصة** رقم ٣٥/٥٧.

BoA, HHTHR 57/35

(٢٥) الوثيقة السابقة نفسها.

(٢٦) الوثيقة نفسها.

(٢٧) انظر على سبيل المثال لا الحصر:

أرشيف رئاسة الوزراء.- **إستانبول: تحريرات الخزينة الخاصة** رقم ٥٩/١٢٢.

BoA, HHTHR 122/59

أرشيف رئاسة الوزراء.- **إستانبول: تحريرات الخزينة الخاصة** رقم ١٥٤/٦١٥.

BoA, HHTHR 615/154

أرشيف رئاسة الوزراء.- **إستانبول: تحريرات الخزينة الخاصة** رقم ٦١/٥٠٥.

BoA, HHTHR 505/61

أرشيف رئاسة الوزراء.- **إستانبول: تحريرات الخزينة الخاصة** رقم ٥٥/٥٧.

BoA, HHTHR 57/55

أرشيف رئاسة الوزراء.- **إستانبول: تحريرات الخزينة الخاصة** رقم ٤٢/٥٠٥.

BoA, HHTHR 505/42

(٢٨) أرشيف رئاسة الوزراء.- **إستانبول: تحريرات الخزينة الخاصة** رقم ١٤٨/٦١٩.

BoA, HHTHR 619/148

(٢٩) طه بك. أملاك دولة.. - **إستانبول: دار سعادة استانبول**، ١٣٢٨هـ، ص ٢٥٩.

(٣٠) لمزيد من التفصيل حول نظام الالتزام للأراضي السنية يمكن الرجوع إلى:

Arzu, Terzi, op.cit, p.93.134.

Al Bertine, Op.cit, p.333-374.

الكسندر آداموف. المرجع السابق ، الجزء الأول، صفحة ١٢٦.

(٣١) أرشيف رئاسة الوزراء.- **إستانبول: تحريرات الخزينة الخاصة** رقم ٤٩/٣٦٤.

BoA, HHTHR 364/49

(٣٢) أرشيف رئاسة الوزراء.- **إستانبول: تحريرات الخزينة الخاصة** رقم ٥٩/١٢٢.

BoA, HHTHR 122/59

(٣٣) أرشيف رئاسة الوزراء.- **إستانبول: تحريرات الخزينة الخاصة** رقم ٣٥/٥٧٢.

BoA, HHTHR 272/35

(٣٤) أرشيف رئاسة الوزراء.- **إستانبول: تحريرات الخزينة الخاصة** رقم ٤٤/٢٩٤.

BoA, HHTHR 294/44 lef 2-3

(٣٥) أرشيف رئاسة الوزراء.- **إستانبول: تحريرات الخزينة الخاصة** رقم ١٢٩/٥٠٧.

BoA, HHTHR 507/129

(٣٧) أرشيف رئاسة الوزراء.- **إستانبول: تحريرات الخزينة الخاصة** رقم ٣٩/٥٧.

BoA, HHTHR 57/39

(٣٧) أرشيف رئاسة الوزراء.- **إستانبول: تحريرات الخزينة الخاصة** رقم ٢٢/٥١٥.

BoA, HHTHR 515/22

(٣٨) أرشيف رئاسة الوزراء.- **إستانبول: تحريرات الخزينة الخاصة** رقم ١٢/٥٠٥.

BoA, HHTHR 505/12

(٣٩) أرشيف رئاسة الوزراء.- **إستانبول: تحريرات الخزينة الخاصة** رقم ١٦/٢٧٢.

BoA, HHTHR 272/16

(٤٠) جميل النجار. ولاية بغداد، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد ١٨٦٩-١٩١٤م**.- القاهرة: ١٩٩١م، ص ٣ - ٤ .

(٤١) انظر: سالنامه **نظارة معارف عمومية لعام ١٣١٦هـ**، ص ٩٥٦ - ٩٦١ .

(٤٢) انظر: سالنامه **نظارة معارف عمومية لعام ١٣١٧هـ**، ص ١٠٥٧ - ١٠٦١ .

(٤٣) انظر: السيد محمد رؤوف الشخلي. **مراحل الحياة في الفترة المظلمة وما بعدها**، ج ٢.- البصرة: مطبعة البصرة ١٩٧٢هـ، ص ٢٨٠ - ٢٨١.

(٤٤) أرشيف رئاسة الوزراء.- **إستانبول: تحريرات الخزينة الخاصة** رقم ٣١/٣٦٤.

BoA, HHTHR 364/34

(٤٥) لمزيد من التفصيل حول سياسية السلطان عبدالحميد الثاني تجاه الولايات العربية يمكن الرجوع إلى:

أرشيف رئاسة الوزراء.- **إستانبول: إرادة داخلية** ٨٥٤٩٥. BoA, ID, 85495

أرشيف رئاسة الوزراء.- **أوراق يلدز المتفرقة**، ٣٧/٢٦ . ص ١ - ٩.

BoA, Y.PRK, 26/37 lef 1-2, 4-5, 6-7, 8-9

Akarfi, Engin, Abdulhamids Islamic Policy In The Arab:

Provines, Turk-Arab 18-22 Huziran 1979, p.46-52.